

كلية الحقوق

المواجهة الجنائية الموضوعية لظاهرة الاتجار بالبشر

" دراسة تحليلية نقدية

لسياسة المشرع الإماراتي في تجريم أفعال الاتجار بالبشر والعقاب عليها " رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق اعداد الباحث

عبد الله محمد حسن عبد الله اليماحي

لجنة المناقشة والحكم على الدراسة

" رئيساً ومشرفاً "

الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال

أستاذ القانون الجنائي، عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة "الأسبق"

" عضواً "

الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم

أستاذ القانون الجنائي، عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة الأسبق وزير الدولة للشنون القانونية والمجالس النيابية الأسبق

" عضواً "

المستشار الدكتور/ محمد الدسوقي الشهاوي

الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة

7.70

١



كلية الحقوق

المواجهة الجنائية الموضوعية لظاهرة الاتجار بالبشر

" دراسة تحليلية نقدية

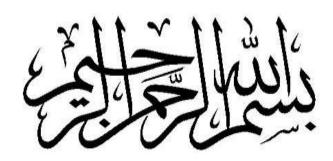
لسياسة المشرع الإماراتي في تجريم أفعال الاتجار بالبشر والعقاب عليها " رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق اعداد الباحث

عبد الله محمد حسن عبد الله اليماحي

للحصول على درجة الماجستير في الحقوق

إشراف الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال أستاذ القانون الجنائي عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة الأسبق

7.70



{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ مِهِ وَقُلِ اعْمَلُونَ مِهِ وَالشّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ وَسَتُرُونَ }

صدق الله العظيم

الاية رقم ١٠٥ من سورة التوبة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً طاهراً مبارك فيه ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شاء بعد، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد.

يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى سعادة الأستاذ الدكتور: أحمد عوض بلال أستاذ القانون الجنائى وعميد حقوق القاهرة – الأسبق ، الذي تفضل وقبل الإشراف على هذه الرسالة، وقد وجدت منه كل الدعم والتشجيع، حيث بذل الكثير من جهده ووقته في عملية التقويم والتوجيه والمتابعة المستمرة الأمر الذي كان له بالغ الأثر في إخراج هذه الدراسة إلى النور، فجزاه الله عني خير الجزاء وأمده بالصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى معالي الأستاذ الدكتور: عمر محمد سالم أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة (الأسبق) ووزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية (الأسبق)، لتكرمه بالموافقة على قبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة رغم كثرة مشاغله ومسئولياته. كما أتقدم بالشكر والتقدير والأمتنان لسعادة الأستاذ المستشار الدكتور: محمد الدسوقي الشهاوي الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة، والذي تفضل مشكوراً بقبوله الاشتراك في مناقشة هذه الرسالة، ويسعدني أن أحظى بتوجيهاته وملاحظاته السديدة.

إهـــداء

إلى وطنى الحبيب

دولة الإمارات العربية المتحدة

إلى بلدى الثاني

جمهورية مصرية العربية

إلى كل قدم لى يد العون لاتمام هذا العمل المتواضع

الباحث

مقدمة

أولاً : موضوع الدراسة:

تُعد جرائم الاتجار بالبشر إحدى أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية في العصر الحديث، وهي ظاهرة قديمة متجددة، خاضت البشرية نضالاً صعباً ومتواصلاً في سبيل مكافحتها والتخلص من آثارها المدمرة .

وبالرغم من التقدم الذي شهده المجتمع البشري على مختلف الصُعد في العصر الحديث، وفي ظل الجهود الدولية التي توجت بإقرار المبادئ التي تحض على صون حقوق الإنسان، وحماية كرامته الآدمية، التي طالما انتهكت في مراحل مظلمة من التاريخ الإنساني، إلا أننا بتنا نواجه اليوم ونحن في القرن الواحد والعشرين عودة مفزعة لهذه الظاهرة، بأشكال متعددة وأساليب مختلفة، تجاوزت في انتشارها حدود الدولة الوطنية، الأمر الذي أحاط بمهمة مواجهتها على المستويين الوطني والدولي العديد من التعقيدات والصعوبات في المجالين التشريعي والعملي ميزتها عن غيرها من الجرائم، خاصة أن مرتكبيها غالباً ما يكونوا منخرطين في تشكيلات عصابات الجريمة المنظمة، وأن معظم ضحاياهم من الأطفال والنساء.

وأمام جسامة المخاطر الناجمة عن تفشي هذه الظاهرة، التي أضحت واحدة من أعلى مصادر الربح في مجال التجارة غير المشروعة عبر العالم^(۱)، وما تُشكله من انتهاك صارخ لحق الإنسان في حياة كريمة حره، فقد أولت الأمم المتحدة منذ وقت مبكر اهتماما خاصاً بها، ووضعت الاتفاقيات الكفيلة بمكافحتها، وحثت الدول الأعضاء على التعاون والالتزام بحظر أشكالها كافة، وتجريمها في تشريعاتها الداخلية، الأمر الذي كان له صدى واسع في العديد من الدول التي تلمست هذه المخاطر، وتجاوبت مع هذه المطالب، وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة هذه الدول حيث تبنت منظومة متكاملة من القوانين وآليات العمل،

⁽۱) د. أحمد لطفي السيد مرعي: استراتيجي مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، ۲۰۰۹م، ص٣٢.

في إطار استراتيجية شاملة لمكافحة هذه الجريمة، فأصدرت القانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة جرائم الاتجار في البشر، الذي يُعد من أوائل القوانين العربية المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة، وأنشأت لهذه الغاية لجنة وطنية مكونة من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة، ثم أصدرت القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بشان تعديل أحكام بعض مواد القانون السابق، الأمر الذي يؤكد حرص دولة الإمارات وجديتها في التصدي لهذه الظاهرة، والعمل على محاربتها والوقاية منه، ثم المرسوم بقانون اتحادى رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣ في شأن مكافحة الاتجار بالبشر (١).

وقد تضافرت الجهود الدولية للإفصاح عن الرغبة في مكافحة تلك الجرائم عن طريق إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام ٢٠٠٠، واعتماد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال عام ٢٠٠٠، والمكمل لتلك الاتفاقية، كما تزامن ذلك مع إقرار البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية عام ٢٠٠٠.

ونظراً لطبيعة هذه الظاهرة الأشد إيلاماً للضمير الإنساني، وفي ضوء حداثة التشريعات التي تعالجها، وما يثيره الواقع العملي من تعقيدات قانونية وتطبيقية، فضلاً عن تداخلها مع جرائم أخرى، وارتباط مكوناتها بأفعال خارج حدود الدولة الوطنية، فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على أبعاد هذه الظاهرة على المستويين الدولي والوطني، ونتناول المعالجات القانونية المقارنة، والسياسات المتبعة في سبيل مكافحتها، وأسباب وحجم انتشارها، وسنتطرق إلى ما تصدره المنظمات الدولية من تقارير دورية بهذا الشأن، والجهود التي تبذلها دولة الإمارات في إطار استراتيجية شاملة لمكافحة هذه الظاهرة البغيضة، والحد من آثارها،

⁽۱) أن دولة الإمارات العربية المتحدة باتت مركزاً استثمارياً عالمياً، ومركزاً سياحياً تستقبل العديد من السياح في كل عام، إضافة لحركة النهضة العمرانية والإنشائية على جميع الأصعدة في البلاد، وهو الذي جعلها جاذبة للعديد من الجنسيات والشركات العالمية للعمل على أراضيها في كافة المجالات، مما أوجد العديد من الثقافات المختلفة التي تتميز بالعادات والتقاليد والسلوكيات. د. شويكار محمد مدحت جمعه: حماية حقوق ضحايا جرائم الاتجار بالبشر، كلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة، ٢٠١٥، ص٣.

وسنعمل على تعقب مصادر التشريع وسبر أغوارها ترسيخا لفهم أعمق لأحكامها، كما سنسلط الضوء على العلاقة بين نصوص التجريم في التشريعات الجزائية النافذة، بالمقارنة مع القانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتعديلاته، وموقف التشريع الإماراتي وفق دستور دولة الامارات العربية المتحدة (١)، والجهود المبذولة في مجال رعاية الضحايا والتعاون الدولي، وهو ما سنتناوله في سياق خطة الدراسة.

ثانياً : أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة، في أنها تُسلط الضوء على واحدة من أخطر الجرائم التي تواجه المجتمعات البشرية في العصر الحديث، وتبرز جهود المنظمات والهيئات الدولية، وكذلك جهود دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تؤكد حرص وجدية الدولة في معالجة كافة الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة، من خلال تبنيها لاستراتيجية مكافحة شملت مختلف الصُعد التشريعية والإجرائية والتنفيذية والإدارية، كما تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها ترصد حجم المشكلة من خلال الواقع الميداني على المستوى الدولي ومستوى دولة الإمارات، كما أنها تتناول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتشريعات الجزائية المقارنة ذات الصلة، وتبحث الفوارق بين جرائم الاتجار بالبشر والجرائم الاخرى المماثلة، وتقدم المقترحات والتوصيات بما يساهم في نجاح جهود مكافحة الجريمة والوقاية منها.

تتمثل أهمية الدراسة في أن جرائم الاتجار بالبشر بكافة صورها وأبعادها، تُعد انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان ومخالفة للقيم الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية، تلك الحقوق والقيم التي أكد عليها الدين الإسلامي، ونظراً لما تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة من تقدم على جميع الأصعدة، والتي يترتب عليها أن هناك بعض الجرائم يمكن أن تكون دخيلة على المجتمع

⁽۱) يُعد القانون رقم (۱) لسنة ۲۰۱۰ والمُعدل بمرسوم بقانون اتحادى رقم (۲٤) لسنة ۲۰۲۳ في شأن مكافحة الاتجار بالبشر – وبحق – من أوائل التشريعات العربية الصادرة في هذا الشأن، كما قامت دولة الإمارات بإعداد وثيقة في هذا الشأن أطلق عليها "وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	مقدمة
, ,	أولاً: موضوع الدراسة
٨	ثانياً: أهمية الدراسة
٩	ثالثاً: مشكلة الدراسة
١.	رابعاً: أهداف الدراسة
11	خامساً: منهجية الدراسة
11	سادساً: نطاق الدراسة
١٢	سابعاً: خطة الدراسة
۱۳	الفصل الأول : مفهوم الاتجار بالبشر وجوانبها التاريخية
١٦	المبحث الأول: مفهوم الاتجار بالبشر
1 7	المطب الأول: مفهوم الاتجار بالبشر في المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية
۱۸	الفرع الأول: مفهوم الاتجار بالبشر في الاتفاقيات والمواثيق الدولية
۲۳	الفرع الثاني: مفهوم الاتجار بالبشر في الاتفاقيات والمواثيق الاقليمية
47	المطلب الثاني: مفهوم الاتجار بالبشر في القوانين الوطنية المقارنة
* *	الفرع الأول: مفهوم الاتجار بالبشر في التشريع الفرنسي رقم ٢٠٠٣/٢٣٩
4 4	الفرع الثاني: مفهوم جرائم الاتجار بالبشر في القانون المصري
۳.	الفرع الثالث: مفهوم الاتجار بالبشر استناداً للمرسوم بقانون اتحادي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣
	في شأن مكافحة الاتجار بالبشر
40	المبحث الثاني: الجوانب التاريخية للاتجار بالبشر
40	المطلب الاول: الرق في الحضارات القديمة
٤١	المطلب الثاني: الرق في الديانات السماوية
٤١	الفرع الأول: الرق في الديانة اليهودية
££	الفرع الثاني: الرق في الديانة المسيحية
٤٦	الفرع الثالث: الرق في الشريعة الإسلامية

٤٩	المطلب الثالث: الرق في العهد الاستعماري
٥,	الفرع الأول: الرق في أوربا الحديثة
٥٢	الفرع الثاني: الرق في أمريكا الشمالية
٥٥	الفصل الثاني: الابعاد الدولية للاتجار بالبشر
٥٦	المبحث الأول: أسباب انتشار جرائم الاتجار بالبشر وحجمها على المستوى العالمي
٥٧	المطلب الأول: أسباب تفشى جريمة الاتجار بالبشر
٦٧	المطلب الثاني: حجم جريمة الاتجار بالبشر على المستوى الدولي
٧١	المبحث الثاني: الإطار القانوني الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر
٧٣	المطلب الأول: قواعد الالتزام القانوني الدولي المتعلقة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر
٧ ٤	الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر
	الفرع الثاني: بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال
	المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر وطنية (بروتوكول
۸٠	باليرمو ۲۰۰۰
٨٢	المطلب الثاني: التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالبشر
۸۳	الفرع الأول: التعاون الدولي لمنع وقمع الاتجار بالبشر
٨٩	الفرع الثاني: موقف دولة الإمارات من التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر
9 7	المبحث الثالث: حقوق ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم في الاتفاقيات الدولية وموقف
	المشرع الإماراتي
9 4	المطلب الأول: حقوق ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم في التشريعات الدولية والقانون
	المقارن
9 4	الفرع الأول: الحق في الحماية البدنية والمعنوية لضحايا الاتجار بالبشر
97	الفرع الثاني: الحق في صون الحرمة الشخصية والهوية
٩٧	الفرع الثالث: الحق في التوجيه والمساعدة القانونية
٩ ٨	الفرع الرابع: حق الضحايا في العودة إلى أوطانهم
1	الفرع الخامس: حق الضحايا في التعويض
1 . £	المطلب الثاني: موقف المشرع الإماراتي من حماية ضحايا الاتجار بالبشر

118	الفصل الثالث: التشريعات الجزائية الإماراتية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر
111	المبحث الأول: القوانين العقابية الاتحادية المتعلقة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.
110	المطلب الأول: قوانين العقوبات الاتحادية ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر قبل
	صدور المرسوم بقانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣م
١٢٦	المطلب الثاني: أحكام المرسوم بقانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣ في شأن
	مكافحة الإتجار بالبشر
١٣٤	المطلب الثالث: العق وبات الجزائية في المرسوم بقانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة
	٢٠٢٣م في شأن مكافحة الاتجار بالبشر وتعديلاته
1 : .	المبحث الثاني: أركان جريمة الاتجار بالبشر
1 £ Y	المطلب الأول : الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر
1 £ ٣	الفرع الأول: صور السلوك الاجرامي في جريمة الاتجار بالبشر
105	الفرع الثاني: الوسائل المستخدمة في جرائم الاتجار بالبشر
176	المطلب الثاني: الركن المعنوي في جريمة الاتجار بالبشر
170	الفرع الاول: القصد الجنائي العام في جريمة الاتجار بالبشر
179	الفرع الثاني: القصد الجنائي الخاص في جريمة الاتجار بالبشر
1 7 1	المطلب الثالث: الفرق بين جرائم الاتجار ربالبشر والجرائم الاخرى المشابهة
1 / 9	الفصل الرابع: استراتيجيات مكافحة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة
١٨.	المبحث الأول: استراتيجيات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر
1 / 1	المطلب الأول: استراتيجيتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة
1	الفرع الأول: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية
١٨٨	الفرع الثاني: استراتيجية المملكة المتحدة
198	المطلب الثاني: استراتيجة جمهورية مصر العربية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر
۲.۲	المبحث الثاني: واقع الجريمة في دولة الإمارات العربية المتحدة واستراتيجية مكافحتها
۲.۳	المطلب الأول: واقع الجريمة في دولة الإمارات العربية المتحدة
۲.٥	المطلب الثاني: استراتيجية دولة الامارات العربية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر
777	الخاتمة والنتائج

توصيات	7 7 9
ائمة المراجع	777
لاً: المراجع باللغة العربية	777
انيا: المراجع باللغة الأجنبية	707
فهرسفهرس	777